الأزمة اليمنية ومشروع الأقاليم: قراءة في الخلفية والأبعاد

أ. عبدالسلام المحطوري

نائب رئيس التحرير

asalam6@gmail.com

لم يشهد اليمن استقراراً منذ ما يزيد على أربعة عقود من الزمن في شماله وجنوبه، أو فيما بعد توحيده في العام ١٩٩٠م، حيث مر بالعديد من الأزمات والحروب ونزيف الدم المستمر، سواء داخل كل شطر من شطري اليمن، أو فيما بين الشطرين والدولتين سابقاً.

كما شهد منذ إعلان الوحدة بين الشطرين في العام ١٩٩٠م، وحتى العام ٢٠١١م ثماني حروب كبرى؛ أولى هذه الحروب كانت بين شركاء الوحدة في العام ١٩٩٤م، وست حروب أخرى على (أنصار الله) في محافظة صعدة من عام ٢٠٠٤م، وحتى العام ٢٠١٠م، بمشاركة سعودية مباشرة وغير مباشرة، وحرب ثامنة في العام ٢٠١١م بين طرفي النظام الحاكم المنتصر في حرب عام ١٩٩٤م، كانت العاصمة صنعاء وتعز ومناطق أخرى هي ساحة المواجهات العسكرية بين الجانبين، هذا بخلاف العشرات من الصراعات المسلحة والحروب الداخلية التي كان الجيش طرفاً فيها.

وعليه تحاول هذه الدراسة وبصورة مركزة تسليط الضوء على جوهر الأزمة اليمنية، وتتبع أهم محطاتها منذ ما بعد تحقيق الوحدة في العام ١٩٩٠، والاتفاقات والمبادرات والحلول التي انتهت إليها - والتي كانت تدور في مجملها حول شكل الدولة ونظامها السياسي، وتوزيع المهام والمسؤوليات بين سلطة الدولة في المركز وبين الوحدات الإدارية التابعة لها - وذلك بدءاً من وثيقة العهد والاتفاق التي سبقت حرب عام ١٩٩٤م، ومروراً بالتعديلات الدستورية التي أعقبت الحرب، ثم المبادرة الخليجية عام ٢٠١١م، ووثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وكيف تحول مشروع الأقاليم ٢٠١٤م من أحد أبرز الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل اليمن إلى أن أصبح هو في ذاته سبباً لأزمة جديدة أدخلت البلد في أتون صراع وحروب وتدخلات وعدوان خارجي، ثم التوقف عند مواقف وحيثيات المكونات والقوى السياسية المعترضة على آلية وطريقة تقسيم الجمهورية اليمنية إلى أقاليم، وصولاً إلى الرأي والخاتمة التي خلص إليها الكاتب.

جوهر الأزمة اليمنية

باختصار يمكن القول: إن الأزمات المتتالية التي شهدتها اليمن في العقود الماضية، يرجع سببها الجوهري إلى تغييب القيم والمبادئ الدينية والإنسانية، وما ترتب على ذلك من تغييب لمؤسسات الدولة والنزوع إلى الاستبداد، وقمع الحريات وإضعاف المشاركة السياسية، وغياب العدالة والمساواة، والاستئثار بالثروة، والمركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة والاحتكام إلى القوة في حسم الخلافات والتباينات، إلى جانب الفشل في إيجاد الدولة العادلة والضامنة لحقوق وحريات جميع المواطنين دون تمييز.

يضاف إلى ذلك التدخلات الخارجية في شؤون اليمن الداخلية، واستدعاء الخارج على الدوام؛ ليكون طرفاً في كل الأزمات والصراعات التي شهدتها الساحة اليمنية، ليساهم بدوره في المزيد من تأزيم الأوضاع بين الأطراف اليمنية المتصارعة.

الصراع بين شركاء الوحدة

نصت المادة (١) من اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية على أن "تقوم بتاريخ ٢٢ مايو عام ١٩٩٠م، الموافق ٢٧ شوال ١٤١٠هـ بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية)، ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة" [١].

ولإدارة الدولة الموحدة فقد تم اعتماد مبدأ الشراكة في السلطة، بين رموز النظامين الحاكمين في الشمال والجنوب من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، إلا أن ثقافة الاستبداد، وعدم القبول بالشراكة - في إدارة بلد أصبح بعد الوحدة أكبر مساحة، وأكثر سكاناً - ظلت مترسخة فيمن حكموا اليمن قبل وبعد الوحدة.

الدولة بعد الوحدة تغيرت آفاقها وحدودها؛ لكن لم تتغير ثقافة وممارسات من حكموها؛ لأنهم قَدِموا للوحدة من أنظمة سياسية مارست الاستبداد لعقود، فلم يتمكنوا من تغيير نمط وطريقة الإدارة التي اعتادوا عليها، لذلك أدخلوا البلد في أزمة سياسية حادة، ظل خلالها ملايين اليمنيين يرقبون ذلك الصراع الجاري بين الشركاء في مركز

١ - **اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية**، المادة (١)، ٢٢ أبريل ١٩٩٠م.

السلطة الجديد، في عاصمة الوحدة صنعاء، دون أن يدركوا أبعاده وأسبابه أو يكون لهم رأي فيه، ودون أن يكون لهم قدرة على أن يدفعوا عن أنفسهم ومناطقهم انعكاسات وتداعيات ذلك الصراع، وتلك الأزمة على حياتهم واستقرارهم المعيشي وعلى العيش المشترك في دولة واحدة وموحدة، طالما انتظروا تحقيقها عقوداً من الزمن.

وثيقة العهد والاتفاق.. عقد اجتماعي تنصل منه الجميع

مثَّل التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق في الأردن في ٢٠ فبراير ١٩٩٤م، بارقة أمل لليمنيين جميعهم في الشمال والجنوب للخروج من الأزمة السياسية التي تعصف بالبلد، وفرصة سانحة لإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة وفق أسس سليمة تتجاوز السلبيات والأخطاء التي رافقت تجربة الوحدة منذ أيامها الأولى. الوثيقة أشبه ما تكون بخارطة طريق وعقد اجتماعي متكامل؛ لكن للأسف لم تخرج إلى حيز التنفيذ بسبب تداعيات الأزمة اليمنية والحرب التي استدعتها الأطراف المحلية والإقليمية عقب التوقيع عليها. الوثيقة تم وأدها في أول ساعة حرب، حتى أنها لم تحظ بعد ذلك باهتمام الباحثين والدارسين بسبب الإرهاب الفكري الذي ساد فترة ما بعد الحرب. وثيقة العهد تعدّ من حيث مضامينها وطبيعة القضايا والموضوعات التي تناولتها واحدة من أهم الوثائق في تاريخ اليمن المعاصر إن لم تكن أهمها، حيث شخصت وعالجت بحكمة وواقعية مجمل الأوضاع المختلة التي رافقت قيام الوحدة اليمنية في مختلف المجالات؛ ومن ذلك أنها قدمت أول رؤية يمنية للتحول نحو الحكم المحلي المستند إلى اللامركزية المالية والإدارية، بعد أن فشلت السلطة في عاصمة اليمن (كمجلس رئاسة وحكومة)، في سنوات الوحدة الأولى في إدارة الملفات السياسية والاقتصادية والمالية والإدارية والأمنية والعسكرية.

وثيقة العهد والاتفاق تبنت "الحكم المحلي القائم على قاعدة تقسيم إداري جديد للجمهورية اليمنية، يتجاوز التكوينات والوحدات الإدارية القائمة، ويعاد فيها دمج البلاد دمجاً كاملاً تختفي فيه كافة مظاهر التشطير، ويؤكد على الوحدة اليمنية والوطنية واليمن الجديد.

التقسيم الإداري الذي دعت إليه الوثيقة أكد على مراعاة المعايير السكانية والجغرافية ومجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخدمية للسكان، مُشكِلاً في ذلك

قاعدة أساسية للتنمية المتوازنة، وانطلاقاً من ذلك اقترحت الوثيقة أن تقسم الجمهورية من (٤) إلى (٧) وحدات إدارية تسمى (مخاليف) .

وتُشكِل كل من صنعاء العاصمة السياسية وعدن العاصمة الاقتصادية والتجارية، وحدات إدارية (أمانة عامة) مستقلة، وذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ولها مجالسها المنتخبة وفق أسس وضوابط يحددها القانون، وعلى أن يراعى وضع عدن كمنطقة حرة.

كما يقوم الحكم المحلي على قاعدة الانتخابات المباشرة الحرة والمتساوية لهيئاته، ويتم انتخاب مجالس الحكم فيها، ويتمتع بصلاحيات إدارية ومالية كاملة، تمكنه من إدارة شؤون الوحدة الإدارية والتنموية والخدمية، على قاعدة التنافس الإيجابي في إطار الوحدة، على أن تنعكس مهمة بناء الدولة في انتقال مركز الثقل في عدد من القضايا، من الإدارة المركزية الى أجهزة الحكم المحلي"[١].

حرب صيف ١٩٩٤م وتداعياتها.

إن الآمال التي حملتها تلك الوثيقة الأبرز في التأريخ اليمني المعاصر (وثيقة العهد والاتفاق) ذهبت أدراج الرياح، مع دخول البلاد في حرب صيف ٩٤م، والتي انتهت بالمحافظة على الوحدة اليمنية، وأفشلت مشروع انفصال الجنوب عن دولة الوحدة، لكن الحرب عمقت الأزمة اليمنية وأحدثت شرخاً كبيراً في نفوس أبناء المحافظات الجنوبية، ومكنت القوى المنتصرة في الحرب من الهيمنة على الجنوب، وممارسة الإقصاء لأبنائه، وتسريح الكثير من كوادره العسكرية والمدنية قسرياً من وظائفهم[٢]، وفي العام ٢٠٠٧م ظهر ما يسمى بالحراك الجنوبي، كما أسهمت نتائج حرب عام ٩٤م في تعزيز مواقع قوى الفساد، وإضعاف منظومة العمل الديمقراطي الناشئة وكبت للحريات وإغلاق الصحف، والزج بالعديد من الصحفيين في السجون لأسباب متعلقة بممارستهم لنشاطهم الصحفي، وقد عبرت المعالجات التي تضمنتها ما عرف بالنقاط الـ (٢٠) المرفوعة من قبل

١ – **وثيقة العهد والاتفاق**، الموقعة في عمان الأردن، يوم ٢٠ فبراير من عام ١٩٩٤م.

٢ – تمت الإشارة بالنص إلى موضوع المسرحين والمسرحين قسريا ضمن **وثيقة مؤتمر الحوار الوطني** ست مرات، منها مرتين في ص (٦٠) من الوثيقة، وهو ما يشكل اعترافاً بوجود المشكلة.

اللجنة الفنية للتحضير لمؤتمر الحوار الوطني عن التداعيات التي أعقبت حرب ١٩٩٤م[١].

المنتصرون في الحرب تقاسموا السلطة والثروة والوظيفة العامة، وتشاركوا في شن ستة حروب ظالمة على محافظة صعدة، ومديريات في محافظات صنعاء وحجة وعمران، انتهكت فيها كل المحرمات، حتى سميت إحدى الحروب الست على صعدة (بعملية الأرض المحروقة). وكان من تداعيات الحرب أن تركزت المزيد من السلطات في يد رئيس الجمهورية، خاصة بعد أن أطاحت التعديلات الدستورية التي أعقبت حرب ٩٤م بمجلس الرئاسة المكون من خمسة أشخاص، لتتركز السلطة بعد ذلك وبصورة أكبر بيد رئيس الجمهورية.

وعلى المستوى الشعبي وكرد على الأوضاع في المحافظات الجنوبية، وبسبب حالة الاحتقان التي مرت بها البلاد بعد عام ١٩٩٤م، خاصة الحروب على صعدة والتي أرهقت البلد اقتصادياً ومالياً وعسكرياً، وتسببت في إضعاف هيبة الدولة، برز على السطح في العام ٢٠٠٧م ما عرف لاحقاً بالحراك السلمي الجنوبي في مدن عدن والضالع والمكلا، كحراك حقوقي قادته جمعية المتقاعدين العسكريين، والتحقت به أعداد من الموظفين الذين أبعدوا قسرياً من وظائفهم، تحول إلى حراك شعبي مكون من فصائل متعددة ليس له برنامج سياسي واضح ومجمع عليه، تتجاذبه قيادات متعددة بعضها في الداخل والبعض الآخر في الخارج.

المبادرة الخليجية وتداعياتها

تبدو المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية للوهلة الأولى أنها ما جاءت إلا لإنقاذ اليمن وإخراجه من أزماته التي تعصف به، المبادرة نجحت بالفعل في وقف المواجهات العسكرية التي جرت في العام ٢٠١١م، وفي ذات الوقت هيأت الظروف؛ لتفكيك الجيش اليمني عبر عمليات الهيكلة والاختراقات التي تزامنت معها في واحدة من أخطر ما أفرزته المبادرة من تداعيات، إضافة إلى أنها قضت على أهداف وتطلعات ثورة الشباب السلمية في التغيير نحو الأفضل، وذلك من خلال ترتيب عملية نقل السلطة وتسليمها لحلفاء السعودية

١ – يمكن الرجوع إلى النقاط العشرين، وأهم المواقف بشأنها من صفحة رئيس المجلس السياسي الأسبق لأنصار الله على الفيس بوك، **الأستاذ صالح هبرة**، على الرابط:

https://www.facebook.com/salehhabra1/posts/128869453977940

وأمريكا ليحكموا اليمن بنظام المحاصصة، والذي سبق وأن حُكمت به اليمن في فترات سابقة، وكانت نتائجه كارثية على كل المستويات. وبذلك فقد مكنت المبادرة أمريكا ووكلاءها في المنطقة وفي المقدمة النظام السعودي من الوصاية على اليمن وإعطاء المسوغات لمزيد من التدخل في شؤونه الداخلية، وذلك من منطلق رعاية المبادرة وضمان تنفيذ ما ورد فيها. لذلك هيأوا الظروف لأحد أدواتهم في اليمن ليكون الرئيس الانتقالي، وتم منحه بموجب المبادرة سلطة مطلقة، لتكون سلطته وقرارته فوق قرارات سلطات الدولة الأخرى (مجلس النواب والحكومة)، وإليه يرجع الأمر في حال لم يتحقق التوافق في قراراتهما أو فيما بينهما. وبذلك تم التأسيس لمرحلة انتقالية قادت اليمن إلى أزمات سياسية واقتصادية، وصلت حد إعلان هادي وحكومته في العام ٢٠١٤م أن اليمن على حافة الانهيار المالي والاقتصادي إن لم ترفع أسعار المشتقات النفطية، هذا برغم الدعم والمساعدات الخارجية النقدية والعينية غير المسبوقة لهادي وحكومته.

مؤتمر الحوار الوطني

تجدر الإشارة بداية إلى أن عقد مؤتمر الحوار في اليمن جاء بناء على ما تضمنته الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية، والتي نصت الفقرة (١٨) منها على أن "يدعو الرئيس المنتخب وحكومة الوفاق إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل". كما حددت الفقرة (١٩/ ب، ت) من الآلية التنفيذية أبرز قضايا وموضوعات الحوار الوطني والمتمثلة في "الإصلاح الدستوري، ومعالجة هيكل الدولة والنظام السياسي، واقتراح التعديلات الدستورية إلى الشعب اليمني للاستفتاء عليها، وأن يقف الحوار أمام القضية الجنوبية بما يفضي إلى حل وطني عادل لها يحفظ لليمن وحدته واستقراره وأمنه"[١].

فبعد أن تقاسم الموقعون على المبادرة الخليجية: السلطة والثروة والوظيفة العامة، انتقلوا للحوار مع المكونات والقوى السياسية اليمنية المغيبة عن السلطة، والمقصية عن الوظيفة العامة، والمحرومة من الثروة ممثلة في (الحراك الجنوبي وأنصار الله والشباب والمرأة والمجتمع المدني ...إلخ). تلك المكونات كان لديها الأمل في أن تتمكن من خلال الحوار مع سلطة المبادرة، (كرئيس انتقالي وشركاء حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت بموجب المبادرة) من معالجة القضايا الوطنية ذات الأولوية، وفي مقدمتها القضية

١ – **الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية**، الفقرات ١٨، ١٩، ٢٣نوفمبر ٢٠١١م.

الجنوبية، وقضية صعدة، وموضوع بناء الدولة اليمنية الحديثة الضامنة والمستوعبة لكل اليمنيين، ومعالجة الإرث الكبير من الاستبداد والفساد وتركز السلطة والثروة، والذي كان له أثره السلبي على استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلد، شماله وجنوبه، شرقه وغربه. ونعرض فيما يأتي وبإيجاز قضيتين مركزيتين من قضايا الحوار الوطني حظيا بقدر كبير من الاهتمام، تتعلق الأولى بشكل الدولة، والثانية تتعلق بالأقاليم؛ لنتعرف على ما خلص إليه المؤتمر بشأن كل منهما.

حوار وطني.. وإرهاب وتكفير

لقد كان المؤمل أن يرافق الحوار الوطني حالة تهدئة من قبل الفاعلين على الساحة اليمنية، ولكن لأن هناك أطرافاً متضررة من نجاح مؤتمر الحوار الوطني وفي مقدمتها أطراف خارجية إقليمية ودولية، وقوى تقليدية ممسكة بالسلطة والثروة وتربطها علاقات وثيقة بقوى الإرهاب والتكفير، تلك الأطراف الداخلية والخارجية لم يكن من مصلحتها استقرار اليمن وتجاوزه لأحداث ومآسي الماضي وفتح صفحة جديدة، وصولاً إلى بناء الدولة المدنية دولة المؤسسات التي تتحقق من خلالها المواطنة المتساوية. لذلك شهدت اليمن خلال جلسات مؤتمر الحوار الوطني الكثير من الأحداث والتي كانت تقف خلفها تلك الأطراف المحلية والخارجية، ومن تلك الأحداث التي رافقت الحوار وتواصلت بعده لتستكمل حلقات المؤامرة على تنفيذ مخرجاته: تصاعد وتيرة الاغتيالات لتطال قيادات بارزة في مؤتمر الحوار الوطني، وبالتحديد من مكون أنصار الله، ومنذ الجلسة العامة الأولى لمؤتمر الحوار[1]، كما تم اغتيال الشهيد عبدالكريم أحمد جدبان عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصار الله، والشهيد البروفيسور أحمد عبدالرحمن شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصار الله ، وكان الهدف هو الدفع بأنصار الله للانسحاب وعدم المشاركة في جلسات وفعاليات الحوار الوطني؛ لإبقائهم خارج أي عمل وطني سواء في الحوار أو في تنفيذ مخرجاته أو في المشاركة في أي عملية سياسية تلي مرحلة الحوار، كما طالت الاغتيالات - أيضاً - قيادات أمنية وعسكرية، والاعتداء بالأسلحة النارية وقتل عدد من شباب الثورة المعتصمين في ساحة الحرية بالجامعة من

١ – اعترض مسلحون عضو مؤتمر الحوار الوطني المحسوب على قائمة الحوثي عبد الواحد أبو رأس أثناء مروره سيارته في شارع النصر عقب خروجه من الجلسة الصباحية للمؤتمر وأطلقوا وابلا من الرصاص على السيارة، الأمر الذي تسبب بمقتل ثلاثة من مرافقي أبو رأس وجرح ٢ آخرين في الحادث الذي يُعد أول خرق للإجراءات الأمنية المشددة التي أعدتها وزارتا الدفاع والداخلية من أجل ضمان أمن المؤتمرين.

قبل أفراد ينتمون للفرقة الأولى مدرع الموالية لجماعة الإخوان المسلمين في حزب الإصلاح، ثم المجزرة المروعة التي نفذها الأمن القومي أمام مقره بحق المتظاهرين السلميين المطالبين بالإفراج عن المعتقلين.

ليس ذلك فحسب، بل ممارسة الإرهاب والتكفير على المشاركين في مؤتمر الحوار، حيث أصدر عضو مؤتمر الحوار عن حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) في فريق بناء الدولة (كمال بامخرمة) فتوى تكفير بحق أعضاء في فريق بناء الدولة على خلفية المناقشات التي أجراها الفريق حول المرجعية الدينية للدولة، وعلق الفريق جلساته لمدة يوم احتجاجاً على ذلك، من جانبها دانت رئاسة مؤتمر الحوار الوطني في اليمن الدعوات والفتاوي التكفيرية ضد أعضاء مؤتمر الحوار من رجل الدين البارز الشيخ عبد المجيد الزنداني ونجله على خلفية الجدل الدائر في المؤتمر حول المرجعية الدينية للدولة، وجاء في بيان صحفي أصدره المؤتمر مساء الأحد "تدين رئاسة المؤتمر هذه الهجمات التي اعتبرتها تزييف للوقائع وتصوير للنقاشات التي حدثت في الفريق، وكأنها بين من هو مع الدين وبين من هو ضده، وهذا تصوير خاطئ لحقيقة النقاشات ومحاكمة للنوايا"[١]. كما شهدت فترة الحوار إشعال الفتنة والحرب في دماج وكتاف، وما رافق ذلك من عمليات تحريض سياسي وتحشيد طائفي ومذهبي وعسكري ضد أنصار الله أثناء مشاركتهم الفاعلة في الحوار، ووقف خلفها حزب الإصلاح المشارك في الحكومة وعبر قياداته الدينية والسياسية والإعلامية وجناحه العسكري (الفرقة الأولى مدرع وما يتبعها من ألوية ومعسكرات)، وجناحه القبلي والقاعدي، كما وقفت خلف كل ذلك دول وقنوات إعلامية خارجية (قناتي صفا ووصال السلفيتين التكفيريتين الممولتين من قبل المخابرات السعودية التي يشرف عليها ولي العهد محمد بن نائف) أسهمت في تأزيم الأوضاع، وأدت في نهاية المطاف إلى فرض حصار شامل على محافظة صعدة استمر لأشهر، قطعت فيه الطرقات وتوقفت عملية انتقال السلع والبضائع والمواطنين من وإلى صعدة، ودون أن يتدخل الرئيس أو الحكومة لفك الحصار العسكري والاقتصادي الشامل. كما شهدت فترة الحوار مجزرة مستشفى العرضي بمجمع الدفاع بالعاصمة صنعاء والتي حدثت بتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠٠٤م، وراح ضحيتها (٥٦) شهيداً، أغلبهم من الأطباء

١ – **موقع صحيفة الوطن الالكترونية**، تمت المشاهدة بتاريخ، ٢٠١٧/١/٢٨م:

http://www.alwatanyemen.net/75122.htm

والممرضات، وجرح (١٧٦) شخصاً، ومعظم المهاجمين كانوا يحملون الجنسية السعودية[١]، وكانت قناة وصال السعودية قد حرضت علناً على مجزرة مستشفى العرضي، لكن اللافت أن هادي وحكومته لم يحركا ساكناً إزاء تلك المجزرة المروعة أو يقدما احتجاجاً ضد الحكومة السعودية التي ينتمي إليها المهاجمون، وضد قناة وصال الممولة والمرعية من المخابرات السعودية.

كما ارتفعت وتيرة التدخلات الخارجية من قبل المبعوث الأممي ومن سفراء الدول في الشأن اليمني وفي فعاليات وأنشطة مؤتمر الحوار، والوقوف خلف فرض تقسيم الشمال إلى أربعة أقاليم والجنوب إلى إقليمين، ومسودة مشروع الدستور، والتخطيط بعد ذلك لاستقالة الحكومة والرئيس الانتقالي في محاولة لتأزيم الأوضاع ومحاولة إسقاط مؤسسات الدولة وتهيئة البلد لاحتراب داخلي، وتهريب المستقيل هادي إلى عدن، وإغلاق السفارات وصولاً إلى إعلان الحرب السعودية الأمريكية الشاملة على اليمن، والتي تعد آخر حلقة من حلقات التآمر على اليمن والتي لازالت مستمرة إلى اليوم.

شكل الدولة

لقد كان موضوع (شكل الدولة) واحداً من بين المواضيع المحورية التي أخذت نقاشاً واسعاً ومعمقاً بين المتحاورين في المؤتمر؛ لكن في نهاية الأمر أقرت كل المكونات المشاركة في مؤتمر الحوار، شكل الدولة (الاتحادية) المركبة أو ما يعرف بالدولة (الفيدرالية) لارتباط هذا الخيار بحل القضية الجنوبية، ولتلافي سلبيات وأخطاء الماضي، ومن ذلك التخلص من المركزية الشديدة في إدارة شؤون الدولة ومن سوء توزيع الدخل والثروة، والخلل في تحقيق التنمية وفي توزيع المشاريع الخدمية على مناطق البلاد المختلفة، والتي رافقت تجربة الدولة البسيطة ذات الطبيعة المركزية في تركيبها، والتي تم الأخذ بها في اليمن، فبرزت عيوبها بصورة أكبر منذ تحقيق الوحدة اليمنية في العام ١٩٩٠م. وبخصوص موضوع شكل الدولة فقد جاء في وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار أن المكونات التزمت "بحل القضية الجنوبية حلاً عادلاً، في إطار دولة موحدة، على أساس اتحادي"، وعلى أن "تمثل هذه الدولة الاتحادية الجديدة، قطيعة

١ - **موقع ويكيبيديا**، تمت المشاهدة بتاريخ، ٢٠١٧/١/٢٨م.

كاملة مع تاريخ الصراعات، والاضطهاد، وإساءة استخدام السلطة والتحكم في الثروة"[١].

الأقاليم

إن قرار مؤتمر الحوار الوطني بتحويل شكل الدولة اليمنية من دولة بسيطة إلى دولة موحدة على أساس اتحادي (فيدرالي)، كان له ارتباط وثيق بحل القضية الجنوبية، وكذلك موضوع الأقاليم؛ لينسجم والتوجه نحو النظام الاتحادي الفيدرالي، والذي يعني في مجمله أن ممارسة السيادة والسلطة لن تكون في ظل الدولة الاتحادية حكراً على سلطات الدولة الثلاث في المركز كما هو الحال في الدولة البسيطة، بل سيتم تقاسم السيادة بين سلطات الهيئات الاتحادية المركزية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) في العاصمة الاتحادية وبين مكونات الاتحاد، والتي ستكون في هيئة أقاليم حسبما تم إقراره، وتتبعها ولايات (محافظات) تزاول مهاماً (تشريعية وتنفيذية وقضائية) في حدودها الجغرافية، وعادة ما يتولى الدستور الاتحادي تحديد اختصاصات كل من الهيئات الاتحادية في العاصمة، والهيئات الخاصة بالأقاليم.

المؤتمر لم يتخذ قراراً محدداً بشأن (عدد) الأقاليم التي تتكون منها الدولة الاتحادية، والمحافظات أو (الولايات) التي سيتكون منها كل إقليم، وكل ما توصل إليه المؤتمر في هذا الخصوص هو أنه أقر ثلاثة خيارات "خيار ستة أقاليم - أربعة في الشمال واثنان في الجنوب - وخيار إقليمين، وأيّ خيار ما بين هذين الخيارين يحقق التوافق"[٢]. حيث استغل رئيس المؤتمر(هادي) عدم اتخاذ المؤتمر لقرار يحدد (عدد الأقاليم) التي تتكون منها الدولة الاتحادية، فطلب من المؤتمر تفويضه بتشكيل لجنة برئاسته تتولى تحديد عدد الأقاليم بصورة نهائية في ضوء الخيارات الثلاثة المشار إليها[٣]. وبناءً على ذلك أقر المؤتمر أن "يشكل رئيس الجمهورية رئيس مؤتمر الحوار الوطني الشامل، لجنة برئاسته بتفويض من مؤتمر الحوار الوطني لتحديد عدد الأقاليم، ويكون قرارها نافذاً[٤].

قرار تشكيل لجنة تحديد الأقاليم

في ضوء تفويض مؤتمر الحوار الوطني الشامل؛ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم

---

١ - وثيقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل، ٣٨.

٢ - نفسه، ٤٠.

٣ - نفسه، ٣٢٠.

٤ - نفسه، ٤٠.

(٢) لسنة ٢٠١٤م بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم مكونة من (٢١) عضواً من أعضاء الحوار، وبرئاسة رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر، ومضافاً إليها أمين عام مؤتمر الحوار ليكون عضواً في اللجنة ومقرراً لها، حيث اشتمل القرار الجمهوري على ديباجة، وأربع مواد.

حددت المادة (٢-أ) من القرار الجمهوري إطار عمل اللجنة، بناء على الخيارات الثلاثة مؤتمر الحوار الوطني الشامل والمتمثلة في:

١- ستة أقاليم (أربعة في الشمال وإقليمين في الجنوب).

٢-خيار إقليمين (إقليم شمالي وإقليم جنوبي).

٣- أو أي خيار ما بين الخيارين (الإقليمين والستة الأقاليم) يحقق التوافق.

الملاحظات على قرار تشكيل لجنة الأقاليم

وعلى الرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني الشامل لم يضع أي معايير لتحديد الأقاليم، إلا أن قرار تشكيل لجنة تحديد الأقاليم نص في المادة (٢- ب) على ثلاثة معايير هي: مراعاة الواقع الحالي، والتجاور الجغرافي، وعوامل التاريخ والثقافة[١].

تلك المعايير التي نص عليها القرار الجمهوري تتصف بالعموم وعدم الوضوح، وإهمالها المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية، ولا ترتقي حتى إلى مستوى المعايير التي نصت عليها في العام ١٩٩٤م وثيقة العهد والاتفاق لتقسيم الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية (مخاليف) في إطار الحكم المحلي، والتي سبقت الإشارة إليها في هذه الدراسة.

كما يلاحظ - أيضاً - أن القرار الجمهوري وبالرغم من أنه يتكون من أربع مواد فقط، إلا أنه تضمن حكمين متعارضين: الأول جاء في المادة (٢- أ)، ويؤكد على مبدأ (التوافق) [٢] في عمل اللجنة وقرارها النهائي، وهو ما يتفق وذات المبدأ الذي أقر في مؤتمر الحوار، أما الحكم الثاني؛ فقد جاء في المادة (٣- ١)، والتي نصت على أن "تتخذ اللجنة قراراتها (بأعلى درجة ممكنة من التوافق)"[٣]. وبقدر ما يعبر هذا النص في القرار الجمهوري وبوضوح عن سوء نية مسبقة من الرئيس؛ لتمرير أعمال وقرارات

١ - قرار رئيس الجمهورية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، بتشكيل لجنة تحديد الأقاليم.

٢- نفسه.

٣- نفسه.

لجنة تحديد الأقاليم والالتفاف على مبدأ (التوافق)؛ فإن القرار بهذا التناقض والتعارض في نصوصه وأحكامه يعد مخالفاً لتفويض مؤتمر الحوار للجنة ولأهم المبادئ التي قام عليها عمل المؤتمر.

ليس ذلك فحسب، بل إن أخطر ما تضمنه قرار تشكيل لجنة الأقاليم، هو ما ورد في المادة (٢- د)، والتي نصت على أن "ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى لجنة صياغة الدستور، وتحدد فيه عدد الأقاليم والولايات (المحافظات) التي يتكون منها كل إقليم؛ ليتم النص عليها في الدستور"[١]. وهو ما أدى بعد ذلك إلى تحفظ مكون أنصار الله في لجنة صياغة الدستور على النص في مواد مشرع الدستور الجديد على أسماء المحافظات أو (الولايات) التي سيتكون منها كل إقليم. وفي مقابل إصرار وتعنت (الرئيس هادي) على تمرير ذلك بالخالفة لمبدأ التوافق؛ قام أنصار الله بمنع تمرير مسودة مشروع الدستور من خلال توقيف أمين عام مؤتمر الحوار مهندس الستة الأقاليم، وهو في طريقه للاجتماع الذي كان معداً في الرئاسة لتمرير مشروع مسودة الدستور متضمناً عدد الأقاليم وأسماء المحافظات التي يتكون منها كل إقليم.

مدة عمل اللجنة:

ولأن كل شيء جاهز؛ لم يستغرق عمل اللجنة سوى أيام قلائل، وذلك من (٢٩ يناير، وحتى يوم إصدار تقريرها بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٤م)، وبما مجموعه (١٣) يوماً من بدء عملها حتى انتهاء مهمتها، منها (٥) أيام للجوانب الإجرائية. اللجنة كانت قد "بدأت أولى اجتماعاتها بتاريخ ٢٩يناير ٢٠١٤م ...، وتم في هذا الاجتماع الاتفاق على تشكيل لجنة فنية تعد مقترح آلية عمل للجنة، وتم مناقشته وإقراره في الاجتماع التالي الذي عقد في ٢ فبراير٢٠١٤م"[٢] مما يعني أن الإعداد للجانب الإجرائي وآلية العمل قد استغرق (٥) أيام من (٢٩يناير إلى ٢فبراير). وإجمالاً فقد "عقدت (اللجنة) أربعة اجتماعات رسمية (فقط) ...، بالإضافة لعقد مجموعة من اللقاءات التشاورية مع عدد من ممثلي المكونات السياسية والاجتماعية ...، وبحسب تقرير اللجنة فقد استضافت عدداً من الخبراء المحليين في عدة جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية ذات علاقة بتكوين الأقاليم الاتحادية على أسس التكامل والاستقرار الاقتصادي ...، واستعراض تجارب العديد من دول العالم الاتحادية،

١- نفسه.

٢- تقرير لجنة تحديد الأقاليم، ١٠ فبراير ٢٠١٢م.

وأبرز نقاط القوة والضعف والدروس المستفادة منها في مجال توزيع عائدات الثروة والسلطة"[1]، وتلك الفترة الزمنية القصيرة التي عملت فيها اللجنة لا تكفي حتى لمجرد الاطلاع على بعض المؤشرات الجغرافية والسكانية والاقتصادية للمحافظات، وبالتالي فإن تشكيل اللجنة كان بمثابة إجراء شكلي فقط؛ لإضفاء المشروعية على ما هو معد سلفاً بشأن الأقاليم.

قرار تحديد عدد الأقاليم

في العاشر من فبراير ٢٠١٤م، وبعد أربعة اجتماعات رسمية؛ أصدرت لجنة تحديد الأقاليم برئاسة رئيس الجمهورية تقريرها بشأن الأقاليم بالمخالفة لمبدأ التوافق الحاكم لعملها، معلنة إقرارها لخيار الستة الأقاليم، أربعة منها في المحافظات الشمالية، وإقليمين في المحافظات الجنوبية.

وفيما يلي أسماء الأقاليم والمحافظات (الولايات) التي يتكون منها كل إقليم مرتبة كما وردت في تقرير اللجنة. ورأينا أن من المناسب أن نورد مؤشرات عن إجمالي سكان كل إقليم، ومساحته، وكذا مؤشرات عن معدلات ونسب الفقر وفقاً لمسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، حتى تتبين الفوارق بين الأقاليم، وذلك على النحو الآتي:

الأول: إقليم حضرموت

ويضم: المهرة - حضرموت - شبوة - سقطرى.

وعاصمة الإقليم: مدينة المكلا.

ويبلغ عدد سكان إقليم حضرموت ١,٩٨٨,٠٠٠ نسمة كما تبلغ مساحته ٩١٣٠٣٠٢ كم^2. ويحتل إقليم حضرموت المرتبة الثانية من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٥% من إجمالي سكان الإقليم، وهو الإقليم المشهور بإنتاج النفط[2].

الثاني: إقليم سبأ

ويضم: الجوف – مأرب – البيضاء.

وعاصمة الإقليم: مدينة مأرب.

١- نفسه.

٢- كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م، الجهاز المركزي للإحصاء، ١٠/ ٦ /٢٠١٣.

ويبلغ عدد سكان إقليم سبأ ١.٥٥٨.٠٠٠ نسمة

كما تبلغ مساحته ٦٦.٢١٤ كم^2.

ويحتل إقليم سبأ المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٤٩% من إجمالي سكان الإقليم، وهو الإقليم المشهور بإنتاج النفط، بخاصة من محافظة مأرب، والتي تبلغ نسبة الفقراء فيها حوالي ٥٠% من سكان المحافظة[١].

الثالث: إقليم عدن

ويضم: عدن – أبين – لحج – الضالع.

وعاصمة الإقليم: مدينة عدن.

ويبلغ عدد سكان إقليم عدن ٢,٧٨١,٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٣٤.٤٤٠ كم^2.

ويحتل إقليم عدن المرتبة الثالثة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٨٤% من إجمالي سكان الإقليم[٢].

الرابع: إقليم الجند

ويضم: تعز - إب.

وعاصمة الإقليم: مدينة تعز.

ويبلغ عدد سكان إقليم الجند ٥.٦٠٤.٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ١٥.٥٦٠ كم^2.

ويحتل إقليم الجند المرتبة الخامسة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٤ % من إجمالي سكان الإقليم[٣].

الخامس: إقليم آزال

ويضم: صعدة - عمران - صنعاء - ذمار.

وعاصمة الإقليم: صنعاء.

ويبلغ عدد سكان إقليم آزال ٤.٧٤٦.٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٣٨.٧٤٩ كم^2، ويحتل إقليم آزال المرتبة الخامسة وبنفس مستوى الفقر في إقليم الجند، من حيث عدد الفقراء

١- نفسه.

٢- نفسه.

٣- نفسه.

على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٤% من إجمالي سكان الإقليم. وتحتل محافظة عمران المرتبة الأولى في معدل الفقر على مستوى الجمهورية وعلى مستوى إقليم آزال، حيث تبلغ نسبة الفقر في عمران ٦٤% من إجمالي عدد السكان، ويعد الفقر في محافظة صعدة من أقل المعدلات على مستوى محافظات الجمهورية وبنسبة ١٦,٦% من السكان، وتأتي بعد محافظة المهرة التي سجلت أقل معدل فقر من بين المحافظات، وبنسبة ٩% من سكان المحافظة[١].

السادس: إقليم تهامة

ويضم: الحديدة - ريمة - المحويت - حجة.

وعاصمة الإقليم: مدينة الحديدة.

ويبلغ عدد سكان إقليم تهامة ٦٣٤٠٥٠٠٠ نسمة، كما تبلغ مساحته ٦١٥،١٢٩ كم^2.

ويحتل إقليم تهامة المرتبة الرابعة من حيث عدد الفقراء على مستوى الأقاليم الستة؛ إذ تبلغ نسبة الفقراء ٣٦% من إجمالي سكان الإقليم، وتأتي محافظة حجة في المرتبة الأولى من حيث عدد الفقراء؛ إذ تبلغ نسبة الفقر فيها ٥٥،٤٧% من عدد سكان المحافظة[٢].

كما نص قرار لجنة تحديد الأقاليم على أن تكون كلا من:

١-أمانة العاصمة صنعاء: مدينة اتحادية غير خاضعة لسلطة أي إقليم، ويتم وضع ترتيبات خاصة بها في الدستور لضمان حياديتها واستقلاليتها. ويبلغ عدد سكان العاصمة الاتحادية صنعاء ٢,٢١٦,٠٠٠ نسمة[٣].

٢- مدينة عدن: مدينة إدارية واقتصادية ذات وضع خاص في إطار إقليم عدن، وتتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية مستقلة تحدد في الدستور الاتحادي، ويبلغ سكان محافظة عدن حوالي ٧٥٢,٠٠٠ نسمة[٤].

١- نفسه.

٢- نفسه.

٣- نفسه.

٤- نفسه.

مواقف المعارضين لقرار اللجنة

موقف أنصار الله

رفض ممثل أنصار الله في لجنة تحديد الأقاليم التصويت على قرار اللجنة بفرض خيار الستة الأقاليم، كما رفض التوقيع على تقريرها المرفوع بشأن عدد الأقاليم ومكونات كل إقليم من المحافظات، وفي اليوم نفسه (١٠ فبراير ٢٠١٤م) أصدر المجلس السياسي بياناً وضح فيه موقفه من اللجنة، وما توصلت إليه بشأن الأقاليم جاء فيه "يعبر المجلس السياسي لأنصار الله عن رفضه لما سمي بمخرجات لجنة تحديد الأقاليم، واستهجانه للطريقة التي جرى بها سير عمل اللجنة التي عبرنا مراراً عن احتجاجنا عليها، وطالبنا بتصحيح مسارها، والتي تجاوزت مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي، وكذا مبدأ التوافق والشراكة في عملية اتخاذ القرار التي قام على أساسها مؤتمر الحوار الوطني، وما حدث اليوم يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأنها لجنة لم يكن يراد لها سوى أن تكون لجنة شكلية ومجرد غطاء لشرعنة رؤية مسيسة، ومعدة سلفاً وغير مستندة إلى أي معايير وأسس علمية وموضوعية، وفي الوقت الذي نستغرب فيه حشر اسم الأستاذ/ صالح هبرة رئيس المجلس السياسي ضمن قائمة الموقعين على ما سمي بمخرجات عمل اللجنة نؤكد بأنه لم يحضر اجتماعات اللجنة أصلاً منذ بدايتها؛ وإنما حضر نيابة عنه الأخ/ حسين العزي الذي رفض رفضاً تاماً التوقيع على تلك المخرجات.

كما أنه في الوقت الذي نعلن فيه عن رفضنا لتلك المخرجات نحمل القوى التي كانت ورائها وكذا القوى التي قبلت بالتوقيع عليها كامل المسؤولية لما يترتب على هذه المخرجات من مخاطر جمة تهدد الجميع.

إن قرار تحديد الأقاليم يعتبر أهم وأخطر القرارات التي لا يجوز بحال من الأحوال أن يخضع لأي تحيزات أو مساومات سياسية أو مكايدات حزبية، وأي خلل فيه يؤسس لخلل في بناء النظام السياسي ذاته، كما أن انعدام التوازن يؤسس لصراعات مستديمة تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، ولذلك يجب أن يكون قراراً وطنياً خالصاً يخضع لمعايير علمية وموضوعية يفضي إلى حل عادل للقضية الجنوبية ويحقق التنمية المستدامة والمواطنة المتساوية، ويحفظ وحدة اليمن واستقراره ويلبي الإرادة الشعبية، وبالتالي؛

فإن اتخاذ مثل هذا القرار بهذه الصورة اللامسؤولة خصوصاً ونحن نمر بالذكرى الثالثة لانطلاق ثورة فبراير المجيدة نؤكد أن شعبنا اليمني العظيم ما زال يقف اليوم أمام مهمة ثورية ووطنية".

كما أورد المجلس السياسي لأنصار الله التجاوزات التي تمت من قبل لجنة تحديد الأقاليم المشكلة من هادي بخصوص موضوع تحديد الأقاليم، نوردها في الآتي:

- "تم تشكيل لجنة تحديد الأقاليم بشكل غير متوازن، وبما يفضي إلى فرض رؤية بعينها.

- تم إخراج اللجنة عن مهامها المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية، وكذا القرار الرئاسي، وفرض خيار الستة أقاليم، وحصر عملها في نقاش هذا الخيار فقط.

- تم إعداد خطة عمل للجنة مختلة تماماً، أشارت بوضوح بأنه يراد للجنة أن يكون عملها شكلي لا غير بحيث تؤدي في الأخير إلى شرعنة رؤية بعينها قد تم إعدادها مسبقا، وظهر ذلك في التالي:

- جعلت الخطة مسألة حسم عدد الأقاليم سابقاً للنقاش في أي معايير وأسس علمية وموضوعية.

- الوقت المقترح لعمل اللجنة في الخطة كان قصيراً للغاية بالنسبة إلى حجم الموضوع وأهميته حيث حدد بأسبوع فقط.

- على الرغم من أن القرار الرئاسي نص على الاستعانة بخبراء في نقاش كل الخيارات المطروحة إلا أن اللجنة اقتصرت حتى الآن على الاستماع إلى أصحاب رؤية معدة سلفاً من قبل حكومة باسندوه، والتي تبناها كل من المؤتمر الشعبي العام والإصلاح في وقت سابق في لجنة (٨+٨)، والتي تعتبر رؤية موجهة ومسيسة وغير مستندة إلى أي معايير علمية أو موضوعية.

- على الرغم من كل التجاوزات السابقة بالإضافة إلى كون اللجنة لم يمر على بدء عملها سوى أسبوع فقط؛ فقد تم اليوم فرض رؤية محددة ومعدة سلفاً دون أي نقاش، في تجاوز صارخ لمبدأ التوافق والشراكة.

وأكد المجلس السياسي لأنصار الله على تمسكه بموقفه الثابت منذ البداية في هذا الموضوع، وهو تشكيل فريق خبراء يتفق عليه الجميع بحيث يناقش كل الخيارات المنصوص عليها في وثيقة الحل للقضية الجنوبية والقرار الرئاسي بخصوص تشكيل لجنة تحديد الأقاليم، ويراعي المعايير والأسس اللازمة ومنها:

- أساس حل القضية الجنوبية.
- أساس معالجة مشكلة تمركز السلطة وإدارة الثروة.
- أساس تحقيق الاستقرار.
- المعيار الاقتصادي، وفيه يجب مراعاة التوزيع المناسب لمناطق الثروة والمنافذ البحرية والجوية، بحيث يشملها كل إقليم.
- المعيار الجغرافي والسكاني.
- أي معايير علمية وموضوعية أخرى.

ولكي يتمكن هذا الفريق من تحقيق مهامه بكفاءة فمن الضروري:

- أن تتوفر له كافة البيانات والمعلومات والمسوحات الاجتماعية والسكانية والجيولوجية والاقتصادية الحقيقية المقدمة من جهات موثوقة ورسمية معتمدة.
- أن يتوفر له الوقت الكافي.

ومن ثم؛ فإن الخيار الذي تنطبق عليه كافة المعايير والأسس يتم إقراره" [1].

موقف الحزب الاشتراكي

شارك الحزب الاشتراكي اليمني في أعمال لجنة تحديد الأقاليم، وبعد إعلان نتائج عمل اللجنة، أصدر الحزب بياناً مشتركاً مع أنصار الله، رفض من خلاله الحزب اعتماد خيار الستة الأقاليم، لتعارض ذلك مع رؤيته لمعالجة القضية الجنوبية، والتي ارتكزت على أن يكون الجنوب إقليماً واحداً يحفظ له وحدته، واعتماد خيار الإقليمين، أحدهما في الشمال والآخر في الجنوب، وقد حذر البيان المشترك للحزب مع أنصار الله "من مخاطر فرض خيار التقسيم القسري للجنوب خلافاً لإرادة الناس والقوى الحية والفاعلة المعبرة عن إرادتهم وتطلعاتهم، كما يجدد الاجتماع المشترك (للمجلس السياسي والأمانة العامة

١- موقع **الحق نت**، ١٠ فبراير ٢٠١٤م؛ متوفر على الرابط:

http://www.alhakk.net/

للحزب) التأكيد على التمسك برؤية الحزب للحل العادل للقضية الجنوبية في إطار خيار الإقليمين - إقليم الشمال وإقليم الجنوب - باعتباره الخيار الواقعي القابل للحياة والأقل كلفة، والقادر على حل القضية الجنوبية حلاً عادلاً، يعيد الاعتبار للجنوب كطرف متكافئ في المعادلة الوطنية، وشريك حقيقي في السلطة والثروة، يمثل أساساً لإعادة صياغة الوحدة، في إطار صيغه اتحادية جديدة، في سياق الدولة اليمنية الاتحادية الديمقراطية الحديثة"[1].

تحول مشروع الأقاليم من حلّ إلى أزمة

لقد كان الهدف من التحول إلى دولة اتحادية مكونة من عدد من الأقاليم، هو إيجاد حل للقضية الجنوبية، وإزالة الأسباب التي كانت تقود اليمن من فترة لأخرى إلى أزمات وحروب، والتخلص من المركزية (السياسية والمالية والإدارية) الشديدة.

ونظراً لعدم حسم مؤتمر الحوار لعدد الأقاليم؛ فقد تم إحالته إلى لجنة برئاسة الرئيس الانتقالي رئيس مؤتمر الحوار الوطني لدراسته في ضوء الخيارات الثلاثة التي سبق للمؤتمر أن أقرها.

وبدلاً من أن تُنهي اللجنة عملها في نطاق التفويض والصلاحيات التي منحها إياها مؤتمر الحوار الوطني ووفق مبدأ (التوافق) الذي حكم كل أعمال مؤتمر الحوار، والاستئناس بمعايير تقسيم الأقاليم - والتي سبق وضمنتها المكونات في رؤاها المقدمة للمؤتمر، وأي معايير علمية أخرى ترى اللجنة أهمية الأخذ بها -؛ اقتصر تركيز اللجنة منذ بداية عملها على خيار (الستة الأقاليم) متجاهلة بقية الخيارات، بالمخالفة لتفويض مؤتمر الحوار، ثم القفز على مبدأ التوافق، وتمرير القرار رغم التحفظات والاعتراضات، ثم نقل الأزمة إلى لجنة صياغة مشروع الدستور، والتي كان يراد منها أن تثبِّت عدد الأقاليم والمحافظات التي يتكون منها كل إقليم في مشروع الدستور، وذلك لقطع الطريق على أي محاولة لإعادة النظر في عدد الأقاليم ومكونات كل إقليم.

وبذلك القرار الذي اتخذته لجنة تحديد الأقاليم فقد أدخلت البلد في أزمة سياسية

١- موقع **عدن الغد**؛ متوفر على الرابط:

http://adengad.net/

كبيرة في ظل تحفظ أنصار الله والحزب الاشتراكي على قرار الستة الأقاليم، وللمخالفات التي ارتكبتها اللجنة أثناء عملها، وفي ظل تعنت وإصرار هادي على تمرير مشروع التقسيم.

الخاتمــة

- قرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم بالتحديد (أربعة في الشمال واثنين في الجنوب)؛ لم يكن قراراً بريئاً ولا بعيداً عن مخططات وأهداف ومطامع الدول الأخرى، وفي مقدمتها أمريكا والسعودية، لذلك نجح أعداء اليمن في تحويل موضوع الأقاليم من كونه أحد الحلول المتفق عليها لإخراج البلد من مشاكله وازماته إلى أن أصبحت الأقاليم أزمة سياسية في حد ذاتها.

- في ظل غياب الدولة القوية في المركز؛ فإن التحول نحو النظام الاتحادي القائم على الأقاليم وفق مشروع التقسيم الذي كان يُراد إنفاذه عقب مؤتمر الحوار، لم يكن ليحفظ لليمن وحدته من ناحية، كما أنه لم يكن ليحقق لليمن الاستقرار والتنمية لا في الشمال ولا في الجنوب، بل كان سيؤسس لصراع شمالي/شمالي، وكذلك صراع جنوبي/ جنوبي، وسيمكن السعودية في ذات الوقت من تحقيق أطماعها بالاستفراد بإقليم حضرموت، والهيمنة على مواقع الثروات في مأرب والجوف، وإبقاء الشمال في حالة من عدم الاستقرار والاحتراب الدائم.

- الخلاف الذي نشأ بعد إصدار تقرير لجنة تحديد الأقاليم بين أنصار الله ومن معهم من المكونات من جهة، وبين هادي من جهة أخرى، لم يكن خلافاً على التحول نحو الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، ولا على الأخذ بنظام الأقاليم؛ وإنما كان على التجاوزات التي أحدثتها اللجنة خلال عملها، وتجاهلها لبقية الخيارات وإصرارها على فرض خيار الستة الأقاليم دون دراسة مستوفاة، وبعيداً عن المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية وغيرها من المعايير المنطقية والمقبولة، إضافة إلى تجاوز اللجنة لمبدأ (التوافق) الذي قام عليه مؤتمر الحوار الوطني.

- تحوّل الدولة اليمنية من دولة بسيطة موحدة، إلى دولة اتحادية (فيدرالية)،

وما استدعى ذلك من استحداث نظام الأقاليم، إنما هو نتاج عن عوامل فرضتها المعالجات والحلول للقضية الجنوبية.

- أثبتت تجارب الحكم والإدارة المركزية في اليمن خلال العقود الماضية فشلها في تحقيق العدالة وفي توزيع الدخل والثروة والمشاريع التنموية والخدمية، على مناطق ومحافظات الجمهورية. وهناك نماذج صارخة للحرمان وسوء توزيع الدخل والثروة، فالمحافظات المنتجة للنفط والغاز تصنف وفقاً للإحصاءات والبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء بأنها من المحافظات ذات معدلات الفقر المرتفعة؛ فمحافظة شبوة المنتجة للنفط تبلغ نسبة السكان الفقراء فيها ٥٧% من سكان المحافظة، كما تبلغ نسبة الفقراء من سكان محافظة مأرب المنتجة للنفط والغاز - أيضاً - حوالي ٤٦%؛ أي ما يقترب من نصف سكان المحافظة، وتبلغ نسبة السكان الفقراء في محافظة حضرموت حوالي ٢،٣٩%. ونجزم أن هذه النسب والمؤشرات المتعلقة بمعدلات الفقر التي ضمنها الجهاز المركزي للإحصاء في كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠١٢م لا تعكس واقع الفقر في تلك المحافظات ولا في غيرها من المحافظات، كما تعد بالمقياس الزمني قديمة نسبياً[١]. وفضلاً عما سبق؛ فإن مصادر موثوقة في تلك المحافظات (أعضاء في مجلس النواب) تؤكد انتشار أمراض متعددة، من بينها (سرطان الدم) في مناطق إنتاج النفط؛ بسبب التلوث البيئي الذي تحدثه الشركات النفطية، وبالتالي فإن هذا الخلل الكبير في توزيع الدخل والثروة، لا يمكن أن يكون مقبولاً بأي حال من الأحوال.

- قد ينظر البعض إلى النظام الاتحادي وإلى تقسيم البلد إلى أقاليم من منظور موارد النفط وغاز، ويبني على ذلك موقفاً متشائماً إن لم تكن محافظته ومنطقته ضمن الأقاليم المنتجة للنفط والغاز. وقد شعر الكثير بالاستهداف حين أبعدت محافظاتهم في التقسيم السداسي المشؤوم للأقاليم، من أن تكون ضمن الأقاليم المنتجة للموارد النفطية والغازية، أو أن تكون حتى ضمن إقليم له منفذ بحري.

١- تم احتساب معدلات الفقر المشار إليها، على أساس مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.

أقول لهذه المحافظات ولهؤلاء لا قلق، فمن فعل ذلك متعمداً لا يملك حساً وطنياً، كما لا يملك للأسف بعد نظر، فلدى المحافظات المقصية سواء في إقليم ما سمي بـ (آزال) أو بقية المحافظات في الأقاليم الأخرى من الموارد ومن الفرص ما يمكن أن يجلب لها من الدخل والثروة أكثر مما يُتحصل من موارد النفط والغاز، إضافة إلى أن هذه المحافظات واليمن بكلها لا زالت بكراً، وتكتنز الكثير من الموارد الطبيعية وغير الطبيعية التي لم تستغل بعد، وتحتاج - فقط - إلى توفر الأمن والاستقرار، والإدارة الكفؤة التي تخطط وتنفذ بالوسائل والطرق العلمية؛ فالنشاط السياحي - على سبيل المثال - يخلق سلسلة طويلة من الدخل تتوزع على مختلف الأنشطة، بدءاً من وسائل النقل وقطاع المطاعم والفنادق والحرف والزراعة وتجارة التجزئة ... إلخ، ويساهم بدرجة كبيرة في خلق فرص العمل وفي القضاء على ظاهرتي البطالة والفقر وتحسين مستويات الدخل والمعيشة للمواطنين أكثر مما يعود به النفط والغاز؛ لأن الاستثمارات النفطية عادة لا تولد فرص عمل كثيرة، لاعتمادها على كثافة رأس المال، بخلاف الأنشطة الاقتصادية الأخرى كالسياحة والزراعة والتجارة والصناعة.

- يعد النفط والغاز من الموارد الناضبة، كما أن أسعاره محكومة بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وتتعرض الأسعار من فترة لأخرى للانخفاض في الأسواق الدولية، إلى الدرجة التي لا يُغطي فيها عائد الإنتاج التكلفة عندما تنخفض أسعار النفط بمعدلات كبيرة، وتتأثر الدول والمجتمعات المعتمدة على النفط سلباً بسبب انخفاض العائدات كما هو حال دول الخليج.

- إن الثروات النفطية والغازية لا يُعول عليها كثيراً في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة وتحقيق التقدم والرخاء في الدول والمجتمعات، فعلى سبيل المثال: ما الذي تملكه اليابان أو هولندا من النفط أو الغاز؟ بالطبع لا شيء، ومع ذلك هي في مصاف الدول المتقدمة، وفي الجانب الآخر: ماذا صنع النفط والغاز من حضارة وتقدم لدول الخليج العربية، والجواب: لقد صنع منها دولاً تُصنف عالمياً على رأس قائمة الدول القمعية المشهورة بالفساد وبغياب الحد الأدنى من الحقوق والحريات، كما صنع منها النفط مجتمعات استهلاكية من الطراز الأول لمنتجات حضارة

اليابان وهولندا وغيرها من دول العالم المتقدمة.

- عائدات النفط والغاز وبقية الثروات المعدنية ذات الطبيعة السيادية لن تكون للمحافظات المنتجة بمفردها، بل ستتقاسمه المحافظة أو الولاية المنتجة مع الإقليم، وكذا مع الحكومة الاتحادية في العاصمة (في ظل فرضية الأخذ بالنظام الاتحادي وبنظام الأقاليم).

- العالم المتقدم اليوم لا يهتم بشيء أكثر من اهتمامه بالإنسان وبالرأسمال البشري، ولذلك كانت أكثر النفقات في موازنات الدول تتجه للاستثمار في البشر وفي التنمية البشرية من خلال الإنفاق على تطوير التعليم، باعتباره المدخل الوحيد للارتقاء بقدرات ومهارات الإنسان؛ ليسهم في مسيرة البناء والتطوير، وتمكينه في ذات الوقت من الحصول على فرصة العمل التي تتناسب وقدراته وتحسن مستواه المعيشي والصحي، والإسهام في صناعة التقدم والرخاء الاقتصادي.

وعلى كلٍ فإن حالة التخلف وعدم الاستقرار الذي تمر به المجتمعات عبر العصور لا يرجع إلى شكل الدولة وما إذا كانت بسيطة أم اتحادية (مركبة)، بل إن المشكلة على الدوام تتمثل في ظاهرة الاستبداد وغياب الدولة العادلة، والدليل على ذلك أن هناك ما يقارب الـ (٢٨) دولة على مستوى العالم تأخذ بالنظام الاتحادي (الفيدرالي)، يسكنها ٤٠% من سكان العالم تقريباً، ومن بين تلك الدول الاتحادية القائمة على (أقاليم أو ولايات) من تصنف بأنها من بين أرقى وأكثر الدول تقدماً.

وبالنسبة لنا كعرب ومسلمين فإنه لا يوجد أي مانع شرعي أو ثقافي أو تاريخي يحول بيننا وبين أن نختار شكل الدولة أو الحكومة أو النظام الإداري الذي يحقق للناس مصالحهم ويحفظ لهم كرامتهم وحقوقهم.